

لجرائم المملكة .. النمسا تجبر مركزا سعوديا على مغادرة أراضيها



التغيير

نظرا لتدهور حقوق الإنسان في المملكة، أجبرت النمسا إدارة مركز الملك عبد الله للحوار بين الأديان والثقافات، الذي تموّله المملكة، على مغادرة أراضيها.

وجاء الإعلان بعد سنوات من الجدل السياسي حول تواجده في العاصمة النمساوية التي ترفض قمع آل سعود بحق المواطنين والنشطاء في المملكة.

وذكرت وكالة الأنباء الكاثوليكية النمساوية، أن الأمين العام للمركز فيصل بن معمر أعلن عزمهم نقل مقر المركز إلى دولة أخرى غير النمسا، بعد توافق بين جميع الشركاء المؤسسين.

وأضاف أن المفاوضات مستمرة مع الدول المحتملة، التي ترغب في استضافة المركز، دون تحديدها.

وأكد وزير الخارجية النمساوي "ألكسندر شالنبجر"، في بيان، أن المفاوضات مستمرة مع جميع الأطراف ذات الصلة، مشدداً على أن "بلادنا ستظل شريكا موثوقا في هذا المشروع".

وتأسس "مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات" عام 2012، من قبل المملكة، بالشراكة مع النمسا وإسبانيا إلى جانب الفاتيكان بصفته عضوا مؤسسا مراقبا.

وتقول منظمات مجتمع مدني في فيينا، إن حكومة المملكة تعمل على تغطية سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان، عبر وجود مقر المركز المذكور، في بلد حر وديمقراطي مثل النمسا.

وفي عام 2019، صوّت نواب نمساويون على قرار يطالب بإغلاق المركز، عقب قضية إعدام شاب يبلغ 18 عاماً في المملكة إثر إدانته بارتكاب جرائم حين كان طفلاً.

رسالة حقوقية

وسبق أن أرسلت 27 منظمة حقوقية وأهلية رسالة مشتركة إلى وزراء خارجية 37 دولة في العالم، طالبت خلالها بآلية دولية للرقابة على حقوق الإنسان في المملكة.

ودعت المنظمات الحقوقية والأهلية هذه الدول إلى الاستمرار بالضغط على المملكة للإفراج عن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ومعالجة المعايير الرئيسية لإصلاح حقوق الإنسان.

وجاءت الرسالة بالتزامن مع عقد مجلس حقوق الإنسان دورته 43، فبراير الماضي.

وأكدت عدم التزام حكومة المملكة بسلسلة من المعايير التي كانت قد أثّرت في مجلس حقوق الإنسان ما يتطلب بآلية دولية للرقابة.

واعتبرت المنظمات أن ذلك يؤكد أهمية الاستمرار بالضغط على الحكومة في المملكة حتى استيفاء هذه المعايير.

واعتبرت أن وضع حقوق الإنسان في المملكة يؤكد أهمية دعم إنشاء آلية للمراقبة والإبلاغ.

ووثقت المنظمات التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات الجائرة للأفراد المستهدفين

لممارسة حرياتهم الأساسية.

واستدركت: مع ذلك، فإن الحكومة في المملكة لم تتخذ بعد أي إجراءات لمحاسبة المسؤولين وتزويد الضحايا بعلاج فعال.

فلا يزال أفراد عائلات الناشطين يواجهون حظر السفر والترهيب.

وأكدت الرسالة الحقوقية أن نظام آل سعود لا يستجيب للضغوط الدولية. وحثت الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية للمراقبة والإبلاغ حول الأوضاع في المملكة.